

توهم الحرف الأصلي زائداً

والشواهد على ذلك

الشدوذ في قواعد اللغة العربية معروف . وقد اعتاد النحاة والشرح اذا شذت لفظة عن قاعدتها ، أن يقولوا انها شاذة ، من دون أن يعللوا شذوذها ، أو يذكروا سببه . ففعل أبي يأبى مثلاً جاء من الباب الثالث شذوذاً ، ولا أذكر انهم عللوا سبب شذوذه . ومثله فعل استخوذ من دون اعلالٍ شذوذاً . اللهم الا في ضرب واحد من الشذوذ : وهو أن يكون سببه (التوهم) فقد أكثر علماء اللغة من ذكر هذا السبب في طائفة كبيرة من الألفاظ الشاذة . والتوهم ضربان : توهم الحرف الزائد أصلياً : كميم منطقة ، قالوا في الفعل منها فَمَنَطَّقَ ، والقياس تَنَطَّقَ . وبالعكس : أي توهم الحرف الأصلي زائداً . وقد تَبَيَّنَتْ الشواهد على الضرب الأول ، فبلغت من الكثرة حداً رأيت فيه كافيًا في اعتبار هذا الضرب من التوهم قاعدةً تحتذى ، فيحمل على شواهدا المنقولة عن الفصحاء شواهد أخرى نُشِبَّها من كلام المولدين ، فنعتبرها صحيحة سائفة الاستعمال ، ولا نخطئ في الكتاب المعاصرين أو المولدين في استعمالها قال الخفاجي في كتابه (شفاء القليل) : (لفظ الشُبَّك وان كان مولداً لكنه ليس بخطأ) . هذا ما أقوله في الضرب الأول^(١) من الشذوذ المعلن وهو توهم الحرف الزائد أصلياً . أما الضرب الثاني وهو توهم الأصلي زائداً فقد أشرت اليه في خلال بحثي الأول ، ولم يكن قد علق بكفي من شواهد الا القليل . وها أنا ذا أبسط القول فيه :

(١) راجع ما نشر في مجلة المجمع العلمي للارني (المجلد ٥ ص ٢٠٥ والمجلد ١٠ ص ١٢٩

والمجلد ١١ ص ٥٣٩) .

(قاهرة توهم زيادة الحرف الاصلى) : موضوع هذه القاعدة على

عكس موضوع القاعدة الاولى كما اشرنا آفقا إذ أن موضوع هذه توهم زيادة
وموضوع تلك توهم أصالة .

وأول شواهد هذه القاعدة أي توهم الزيادة منع (أشياء) من الصرف
وقد سبق لنا القول أن بعض النحاة جعل السبب في منعها زيادة الألف والمهزة
في آخرها وأن أصلها شَيْئَاء وهو جمع شيء ، كما أن قَصَبَاء جمع لقصب .
وهناك من جعل همزتها زائدة مانعة من الصرف ، لكنه لم يجعلها جمعا كقصباء
بل جمعا كأنصباء في جمع نصيب : فأصل (أشياء) عنده أَشْيَاءَاء حذفت
المهزة الوسطى فبقيت على وزن أفعال .

وكلا القولين لم يُعجب الكسائي رحمه الله ، فتأقّف منها وتجنّب المراوغة
فيها قائلاً : لماذا لا نقول الحقيقة وهي أن (أشياء) وزنه (أفعال) وأنه جمع
شيء ، كما أن (أفياء) جمع فيء . ووزن أفعال جمعا لا يمنع من الصرف
فهذه أفياء ليست ممنوعة ، فكان الواجب أن تكون (أشياء) غير ممنوعة أيضا .
والكن العرب ممنوعها !! فكيف ذلك ؟

قال شيخنا الكسائي في الجواب : إنما ممنوعها لكثرة تكررها على أفواه
الناس ، ومشابقتها لجرأ ، فأرادوا التخفيف عليهم فممنوعها من الصرف . وليس
بمعنى هذه المشابهة التي قالها الكسائي إلا أن العرب اثنبه عليهم أمر همزة
(أشياء) لوقوعها بعد ألف فظنوها زائدة كههزة (جرأ) مع أنها أصلية
كههزة أفياء ، وممنوعها من الصرف بناء على هذا الاشتباه بل هذا التوهم .
فمن قوله هذا أو من هنا بدأ في تأسيس قاعدتنا الثانية أعني (قاعدة توهم
الزيادة) أي توهم الحرف الاصلى زائداً ونجمل (منع صرف أشياء) على رأي
الكسائي (الشاهد الأول) .

أما (الشاهد الثاني) فهو (بُراء) على وزن عُراب في جمع بريء : فإن قوماً منعه أي منعوا بُراء من الصرف مع أن همزته أصلية لازائدة . وقد جروا في منعه على خطتهم في جمع أشياء مذ جعلوا أصلها (شياء) أو (أشياء) وهذه أي (بُراء) جعلوا أصلها (بُراء) جمعاً لبريء ، على وزن فُعَاء وكُرماء جمعين لفقير وكريم . لكن (برءاء) لم تبق على حالتها بل تلاعبوا بها فحذفوا همزتها الأولى تخفيفاً ، وجعلوها على وزن عُراب . فقالوا (بُراء) وإنما منعهوا من الصرف ملاحظة لأصلها الذي هو (بُراء) فإن ألفه وهمزته تفيدان معنى التأنيث في المجموع فتمنع برءاء من الصرف كما تمنع فُعَاء وكرماء وشرفاء وأصدقاء . وهكذا (بُراء) التي أصلها (بُراء) . هذا ما قالوه في تخريج منع الصرف في بُراء عند من قال به ، وهو تخريج فيه تمسك ، وفرض تكلف ، والأولى أن يخرجه تخريج الكسائي لمنع الصرف في (أشياء) استناداً الى قاعدة (توهم الزيادة) فإننا توهمنا زيادة همزة بُراء مع أنها أصلية . ومستندنا في هذا التوهم رأي الكسائي في تخريج منع صرف (أشياء) مذ قال إنها منعت لتأنيثها لجرأ .

(الشاهد الثالث) أملاك في جمع مَلَك ، وليس في هذا الشاهد منع صرف ، وإنما فيه جمع مَلَك على أملاك . ووجه الغرابة والشذوذ في هذا الجمع أن (مَلَك) أحد ملائكة السماء مشتق من الألوكة وهي الرسالة ، وهكذا الملائكة ، فإنهم موكلون بنقل الرسائل الى الأنبياء . فأصل مَلَك مَأَلَك ، وجرى فيها قلب فقالوا مَلَأَك . وخففوها ألفاً فقالوا مَلَأَك ، وهو استعماله الشائع على السنة المسيحية ، ثم حذفوا الألف من مَلَأَك فقالوا مَلَك ، وهو الاستعمال الشائع عند المسلمين .

وسواء أقلنا إن أصل مَلَك مَأَلَك أو مَلَأَك أو مَلَأَك فإن همزته أصلية لازائدة . وإذا كانت الجموع ترد الأشياء الى أصولها فيكون جمع مَلَك

إنما هو ملائك وملائكة ، بالهمزة الأصلية ، لكننا سمعناهم يجمعونها أيضاً على (أملاك) ، كأفراس جمعاً لفرس ، وقد اشتبهت (أملاك) التي هي جمع ملك السماء (أملاك) التي هي جمع ملك (المكسور اللام) أحد ملوك الأرض ، فهما أي أملاك وأملاك جمعان متفقان لفظاً مختلفان معنىً وتحريراً .
 وإذا قيل كيف جمع ملك السماء على أملاك ؟ قالوا في الجواب إنه شاذ .
 وأرى أن يقال إن جمعه على أملاك مخرج على (قاعدة توهم الزيادة) أي زيادة الهمزة في مألک وملاك ، مع أنها أصلية كما مر . فكان القياس جمعها على ملائكة ، لأن الجموع ترد الأشياء إلى أصولها كما لا يخفى . غير أن العرب توهموا الهمزة فيها (أي في مألک وملاك) زائدة ، وأن وزن ملك المخفف هو فـهـل بالتحريك ، وفعل الصحيح يجمع على فـعـال ، فقالوا بناء على هذا التوهم أملاك ، كما قالوا ملائكة على الأصل .

(الشاهد الرابع) جمع منارة على منائر بالهمزة . ويبان ذلك أن الف منارة أصلية لازائدة . لأن الكلمة مشتقة من النار أو النور ، فوزن منارة مفعلة لا فعالة . لكنهم توهموها أي توهموا الألف زائدة ، وقد ظهر أثر هذا التوهم في الجمع فقالوا منائر بالهمزة . والقياس منائر بالياء ، إذ القاعدة في ذلك أن الواو والياء إذا وقعتا في فمائل جمعاً أي بعد ألف تهمزان إذا كانتا زائدتين كياء فضيلة الزائدة يقال في جمعها فضائل ، وتبيان على حالتيها إذا كانتا أصليتين ، كواو منارة ومنارة ، فيقال في جمعها مناور ومناور ، لكنهم في (مناور) قالوا منائر بالهمزة أيضاً بناءً على توهمهم أنها زائدة . على أن قولهم في مناور منائر بالهمزة لا يمنع أن يقال فيه مناور بتواو أيضاً كما هو القياس .
 (الشاهد الخامس) ما حكاه لنا شيخنا أبو العلاء المرعي في كتابه (عَبَت الوليد) نقلاً عن الفراء قال : (إنهم أي العرب يشبهون التوت الأصلية

بالتون الزائدة ، قال : وهذا عند أهل الكوفة أسوغ منه عند البصريين ، يقولون صررتُ بطحان ، يشبهون نونه الأصلية بالتون الزائدة . وذلك إذا سَوَّاهُ (اه كلامه .

فنون الطَّحَنُ أصلية وهي لام الحكمة وصيغة المبالغة من الطحن طحَّان ، ووزنه فَعَالٌ ، كضرب من الضرب ، وشرب من الشرب ، فهو إذا مصروف ، لكن وقوع نونه بعد ألف جعل العرب يشبهون (على حد تعبير الفراء) نونه بالتون التي تقع بعد ألف في صيغة فعلان كسكران ، فيمنع طحَّان من الصرف كما منع سكران . والفراء قال (يشبهه العرب) ولا أرى التمييز بال تشبيه في هذا المقام بعلمه : لأن العرب لا يخطر ببالهم إيقاع التشبيه بين حروف كلماتهم التي تنتشر عفواً من أفواههم . وإنما هم لما لفظوا كية (طحَّان) في (صررتُ بطحان) مثلاً توهموا طحَّان كسكران وأجروا بها مجراها . وقول الفراء : وهذا إذا سَوَّاهُ به أي سموا بطحَّان فتجتمع فيه علتان ، العلمية المحيطة وزيادة الألف والنون المتروكة - وقول الفراء أيضاً (وهذا عند الكوفيين أسوغ منه عند البصريين) يفهم منه أن اعتبار النون الأصلية زائدة في مثل (طحَّان) يسوغ عند البصريين لكنه عند الكوفيين أسوغ . ومعنى أنه أسوغ أي أكثر تشبيهاً في الاستعمال . وهذا يُشعر بقية صررتُ بطحَّان ومجَّان ونحوهما . وإذا كان مجعنا يرى أن من سلامة اللفظ توسيع دائرة التخاطب بها فلا بأس من تسوية ما صوغه البصريون بله الكوفيين .

(الشاهد السادس) ما حكاه أبو العلاء الميري أيضاً في كتابه (عَبَثَ الوليد) معلقاً على قول البخاري من أبيات أولها :

(لقد أمسك الله اخلافة بعدما وَهَّتْ وتلا في سيرتها أن يُنهرا)

وقال في تلك الأبيات :

(أنت بركات الأرض من كل وجهة وأصبح غصن العيش فينان أخضرا)

قال أبو العلاء :

(شَمَّرَ فَيِّنَانٌ وَغَضِنَ فَيِّنَانٌ مِنَ الْفَنَنِ فَوَزَنَهُ فَيَعَالُ) أي فتكوت نونه أصلية لا زائدة ، فيصرف . ثم قال أبو العلاء (لكن يترك صرفه كأنه على وزن فعلان اه) وإذا كان على وزن فعلان كانت نونه زائدة كتون سكران ، فيُصنع من الصرف .

فقول المعري : (لكن يترك صرف فينان كأنه على ون فعلان) لا معنى له إلا كون وزنه على فعلان الزائد النون أسماً مفروضاً فرضاً أو معتبراً اعتباراً أو متوقفاً توهماً ، وهو التعبير الصحيح الشائع على السنة اللغويين الذين نقلنا عباراتهم في بحثنا على القاعده الأولى أعني (توهم أصالة الحرف الزائد) والفنن في اللغة : الفصن المشقوب : فإذا قالوا فرع فَيِّنَانٌ وشَمَّرَ فَيِّنَانٌ وبأية فينانة أرادوا أن لها فنونا من الذوائب . قال الشاعر :

(إِذَا تَرَمِي شَسَطًا فِي الرَّأْسِ حَلَّ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيِّنَانِ)
(فقد أَرُوَع قلوب الغانيات به حتى يَمِيلَنَّ بأجبادِ وَأَعْيَانِ)
وأعيان هنا جمع عين بمعنى الباصرة .

(الشاهد السابع) نوع من التوهم غريب : لا هو من توهم الأصالة ولا هو من توهم الزيادة ، وإنما هو من توهم الحرف الزائد حرفاً زائداً آخر . مثاله : لغات جمع لغة ، فإنه جمع مؤنث يُنصب بالكسرة ، تقول سمعت لغات العرب ، لكن حكى الجوهري في صحاحه أن العرب يتوهمون تاء جمع التأنيث زائدة كالتاء التي يوقف عليها هاء في نحو قضاة ورؤاة ، فكما يقولون رأبت قضاة البلد بفتح تاء قضاة يقولون سمعت لغات العرب بفتح تاء التأنيث . لكن الجوهري عبّر عن هذا التوهم بالثبته ، فقال إنهم شبّهوا تاء لغات بتاء قضاة ، وهذه عبارته :

(وجمعها أي جمع لفة لثمي وثغفات أيضاً ، وقال بعضهم سمعت لغاتهم
 بفتح التاء ، وشبهاها بالتاء التي يُوقف عليها بالهاء اهـ) .
 وزاد صاحب اللسان على ما قاله الجوهرسي قوله : قال ثعلب : قال أبو عمرو
 لأبي خبيرة : يا أبا خيرة ! سمعت لغاتهم فقال أبو خيرة : وسمعت لغاتهم .
 فقال أبو عمرو : يا أبا خيرة أريدُ أكثف منك جلدًا . جلدك قد رق .
 ولم يكن أبو عمرو سمعها اهـ) أي ولم يكن أبو عمرو سمع هذه اللفة التي
 نطق بها أبو خيرة . ولذا تمكّم به ، مع أنه أي أبا خيرة أعرابي ثقةٌ تؤخذ عنه
 اللفة . فقال له أبو عمرو أريد أن آخذ اللفة عن آخر غيرك يكون
 جلده كثيفاً كجلود أعراب البادية . أما أنت يا أبا خيرة فقد لابت الحضارة ،
 وعاشت أهلها ، فرق جلدك ، وفدّدت لفتك مذ قلت سمعت لغاتهم .
 ولكن صاحب اللسان والتاج أقرّ أبا خيرة على ما قال ، واعتذرا عن أبي عمرو بأنه
 لم يكن سمع ما حكاه أبو خيرة من تلكم اللفة التي من متضاها جواز
 (سمعت لغاتهم) .

هذه أيها السادة شواهد سبعة على أن في اللغة العربية طريقة ثانية للتوسّع
 في تكاثر كلماتها ، وتسهيل أمر التخاطب بها . وهي اعتبار الحرف الأصلي زائداً
 وإجراؤه مجرى الزائد . وقلّة هذه الشواهد لا تسمح بأن أقترح على الجامع
 اعتباره قياسياً . وما يُدرينا لعل أو لعل غيري يعلّق بكفه شواهد أخرى
 فيضيفها إلى شواهد السبعة ، ويكون لنا من ذلك كثرة نرتقي بها إلى تقدّم
 الاقتراح ، وتأسيس القاعدة .

أما القاعدة الأولى (قاعدة توهم أصالة الحرف) التي عددنا من شواهد
 فوق الخمسين شاهداً فأرجو أن لا تحرم حظها من الحياة ، إن شاء الله .

الحقير

محمد